جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية
The Islamic University of Al Saied Mohamed Bin Ali Al sanussi

جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية

مركز السيد أحمد الشريف للدراسات والبحوث العلمية

المؤتمر العلمي الأول

واقع المصالحة الوطنية في ليبيا

المعوقات والحلول

المعوقات والحلول

ضمن المحور الثاني :

(تجارب الماضي ومحاولات الحاضر نحو مصالحة وطنية)

بحث بعنوان

((المصالحة الوطنية في ليبيا بين الشرعية الدستورية وفُرص التطبيق- النظام الفيدرالي 1951-1963 أنموذجاً))

الباحث : أ. سعد إدريس سعيد اقدير.

مكان العمل: جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية

الدرجة العلمية : محاضر.

التخصص العام : تاريخ حديث ومعاصر

0927485898 saaddrse596@gmail.com

1444هـ - 2023 م

الملخص:

تتناول هذه الدراسة المصالحة الوطنية في ليبيا بين الشرعية الدستورية وفُرص التطبيق النظام الفيدرالي 1951 – 1963م انموذجًا ، فالشعوب مرتبطة بذاكرتها التاريخية ومراحل نضالها وما صاحبها من تجاذبات وانقسامات حتمت على القوى الوطنية ايجاد المخرج المناسب لها ، ومراحل الصراع حول الشرعية في ليبيا منذ عام 2011م مثلت لحظه فارقة وخطيرة في تاريخها المعاصر وهذا الصراع هو شبيه لحد كبير بالانقسام الحاصل بين الليبيين مرحلة تأسيس الدولة قبيل الاستقلال ؛ ولهذا فإن اعادة الشعوب والامم لتجاربها الناجحة يمثل قمة الوعي والادراك بحجم التضحيات التي قدمها السابقون من رجال الدولة والامة ولما كان النظام الفيدرالي يمثل احدى تجارب الامة الليبية الناجحة في ميزاته الأساسية في المراحل الاولى لبناء الدولة اذ سيكون بإمكانه المساعدة على تحقيق التلاحم السياسي والاداري التدريجي والغاء المركزية وتقاسم الثروات بشكل عادل لإنتاج بيئة تصلح لتوحيد الدولة وترابطها والنئي بها عن خطر التقسيم والحرب كان من الضروري استحضار هذه التجربة وإعادة تطبيقها وفاء لدماء الآباء والاجداد المؤسسين.

Abstract:

This study deals with national reconciliation in Libya between constitutional legitimacy and opportunities for implementation.

The federal system 1951 – 1963 AD as a model, as the people are linked to their historical memory and the stages of their struggle and the accompanying tensions and divisions that made it imperative for the national forces to find the appropriate way out for them , and the stages of the struggle over legitimacy in Libya since 2011 ad represented a critical and dangerous difference in its contemporary history, and this conflict is very similar to the limit of belonging what is happening among the Libyans is the stage of establishing the state prior to independence , and for this reason, the return of the peoples and the name to their successful experiences is like Awareness and realization of the sacrifices made by former statesmen and politicians. a summit and since the federal system that represents one of the successful experiences of the Libyan nation in its basic features.

In the early stages of state building , if he can help achieve political cohesion gradual administration , decentralization , and fair sharing of wealth to produce an environment conducive to unification the state and binds it and by which the danger of division and war it was necessary to evoke these experience and reapplication of loyalty to the blood of the founding fathers and grandfathers.

مقدمة:

مرت ليبيا بحقب استعمارية مختلفة القت بظلالها على الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لليبيين واوجدت استقطابا حادا في مواقف القوى الوطنية فيما بينها فيما يخص مراحل النضال والجهاد ضد المستعمر واوجدت هذه الحقب تفسيرات مختلفة لوجهات النظر بين الاقاليم الليبية في كيفية التعاطي مع الاوضاع الداخلية والاقليمية والدولية لتكوين تحالفات تمكن الشعب الليبي من الخروج من مأزق الاستعمار والوصاية الأجنبية.

جاء قرار الامم المتحدة رقم 289 لسنه 1951م ليمثل لحظة تاريخية ومحطه فارقة في تاريخ ليبيا المعاصر ولكن هذا القرار اصطدم بالعديد من العراقيل والمعوقات التي كادت تؤدي الى فشله او اجهاضه ، فقد رافق اعلان الاستقلال عدد من الاشكاليات والعقبات التي كانت بحاجة الى حلحلة وتحقيق وفاق وطني حول رؤيه سياسية واقتصادية واجتماعية تمكن البلاد من الوحدة والاستقلال وجعله حقيقه على ارض الواقع ؛ فقد كانت المواقف بين القوى الوطنية متباينة حول العديد من القضايا التي تمس الدولة الليبية الوليدة كالدستور ونظام الحكم ومكان العاصمة وكلها قضايا لم يكن من السهل الوصول الى حلول قاطعة وجذرية حولها في شكل رؤيه توافقيه الا بتحقيق التكامل والتساوي بين الاقاليم المكونة للدولة الليبية ، فكل اقليم يرى في نفسه صاحب الحق في الجهاد والمقاومة وبهذا فان الوحدة الكاملة كانت بعيده المنال في فتره تشكل الدولة الليبية وهذا ما جعل عددا من زعامات القوى الوطنية تطالب بتحقيق النظام الاتحادي الذي سيشكل خطوة اولى نحو تحقيق التكامل الوطني .

ادى تطبيق الحكم الفيدرالي الى تحقيق غاية مشروعة وسامية لصالح الشعب الليبي وهي الوفاق والاتحاد والمحافظة على وحده الدولة ودرء خطر الانقسام والتشظي بين الليبيين وتكوين شخصيه الدولة الليبية الإقليمية والدولية.

في عام 2011م وعقب انهيار نظام الحكم في ليبيا ظهرت الى السطح مشاكل نستطيع القول انها قديمة جديده كمشكلة العاصمة وشكل الحكم والتقسيم العادل لثروه البلاد وبدأت الاستقطابات الحادة تظهر بين الاقاليم وراء كل اقليم في نفسه سيداً لهذه البلاد بما قدمه من تضحيات سابقة ولاحقة ولما كانت الامم ذات ذاكرة تاريخية وتجارب ناجحة فإنه ينبغي على القوى

الوطنية اعادة احياء هذه التجارب للوصول بالبلاد لبر الامان ولدرء خطر التقسيم والحروب الأهلية ، ولما كان الحكم الاتحادي جسرا دستوريا عبرت به الامة الليبية لبر الامان في مراحل تأسيسها الاولى وجب على كل القوى الوطنية عدم تركه وإعادة إحيائه لضمان امن الدولة ومن هنا جاءت الرؤية لاختيار موضوع **(المصالحة الوطنية في ليبيا بين الشرعية الدستورية وفُرص التطبيق النظام الفيدرالي 1951- 1963م أنموذجا)** لإعطاء صورة حقيقية عن تضحيات الليبيين من اجل تحقيق استقلالهم ووحدة اراضيهم والنأي بالبلاد عن خطر الحروب والاقتتال .

ان البحث في تفاصيل نضال الامة الليبية يستلزم منا البحث في مشاكلها وتجاربها الناجحة لكي تكون لنا نبراسا نقتدي به في الظروف العصيبة التي تعتري وطننا وتهدده ، ولقطع الطريق امام كل المحاولات والمؤامرات الخارجية التي تتربص بنا وبوطننا ، وحتى يتسنى لنا الالمام والإحاطة بكل جوانب هذا الموضوع فأننا سوف نقوم بتقسيم الدراسة الى عنصران رئيسيان نبحث في العنصر الاول منها **(تعريف الفيدرالية و الدولة الاتحادية)** من خلال التعريف بها وبنظامها والدول التي تطبقها ومدى تأثيرها على اوضاع البلاد التي تطبقها وتعمل بها سياسيا واجتماعيا واقتصاديا .

وفي العنصر الآخر سنتطرق بشيء من التفصيل والبحث حول **(دور الحكم الفيدرالي في تحقيق المصالحة الوطنية في ليبيا)** من خلال وقوفنا على اهم المشاكل والمعوقات التي وقفت حائلا في وجه الليبيين لنيل الاستقلال وتطبيقه وكيف ساهم تبني نظام سياسي اتحادي في لملمة الدولة الليبية وبروز شخصيتها الدولية وتحقيق وئام سياسي واجتماعي واقتصادي ، وكيف يمكننا اجترار هذه التجربة لانتشال البلاد مما تعانيه منذ عام 2011 كلحظه ارتباط بالذاكرة الوطنية والتجارب التاريخية الناجحة .

العنصر الاول : تعريف الفيدرالية والدولة الاتحادية:-

يصعب حصر وتتبع ما ينشر ويقال عن موضوع عام مثل الفيدرالية والدولة الاتحادية[1] كما يصعب تحديد تعريف دقيق ومحدد لها ولكن يمكن القول في مجمل الحديث ان نظام الدولة

[1] – وليد الزيدي، الفيدرالية دراسة في المصلح و المفهوم و النظرية ، العراق ، المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية ، ط1 ، 2019م ، ص 16.

الاتحادية هو شكل من اشكال الحكم ولكنه يختلف عن غيره من حيث عمليه توزيع السلطات وتركزها والفصل بين الاختصاصات* في الوحدات الإدارية او الاقاليم المكونة للدولة الاتحادية ، فالسلطات في الدولة الاتحادية تكون مقسمه دستوريا بين حكومة مركزية ووحدات حكومية اصغر (الاقاليم والولايات) على ان يكون كل من المستويين المركزي والولاية معتمدا على الآخر في اطار حكم اتحادي ويتقاسمان السيادة في الدولة[1]، وقد مثلت الفيدرالية شكلا ناجحا للحكم ونهجاً ادارياً صحيحاً كونه يعطي ويسمح للتنوع الاجتماعي والسياسي في الدولة الاتحادية بالتعبير عن الخصوصيات الذاتية للمكونات داخلها مع الابقاء والمحافظة على رابط الوحدة في ظل الهرم الاتحادي للدولة ، ومن هنا عمدت دولاً ذات طبيعة جغرافية شاسعة لتطبيق مثل هذا النظام كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا والبرازيل ؛ ولا يعني ذلك ان هذا النظام غير صالح للدول ذات الجغرافية الصغيرة او المحصورة فقد طبقت دولا صغيرة جدا هذا النظام كالإمارات العربية المتحدة وبلجيكا واسبانيا وغيرها ، ولا ادَل على نجاح هذا النظام السياسي في العالم من التقديرات الحديثة التي تشير الى تزايد عدد الدول المطبقة له حتى وصل في وقت قريب الى نحو 24 دولة بنسبة سكان تصل الى 40% تقريبا من مجمل سكان العالم[2] ، وعند تسليط الضوء بالدراسة الدقيقة حول الدول التي تعمل بالشكل الاتحادي في نظامها السياسي نجدها دولا ذات وئام سياسي كبير او انها بالأصح تتمتع باستقرار سياسي بعيد الامد كما انها تشهد ازدهارا ونهضة اقتصادية وترابطا اجتماعيا ؛ فاربع دول فيدرالية تأتي من ضمن افضل ستة دول من حيث نوعيه الحياة والوفاق السياسي كأستراليا وكندا وبلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية ، فالفدرالية قادرة وفق المنظومة السياسية لها على تحقيق العدالة السياسية والتكافؤ الاجتماعي بإيجاد وإتاحة الفرص المتساوية بين المكونات الاجتماعية وتحقيق العدالة في توزيع الثروات والشراكة في اتخاذ القرار السياسي ومنع

---

*– اذ يتمتع كل اقليم او ولاية مكونة للدولة الاتحادية بالعديد من الاختصاصات الداخلية لا في المجال الاداري فحسب بل في نطاق القضاء و التشريع و بالتالي فانه يكون لكل منها سلطة تشريعية محلية وسلطة فضائية وسلطة تنفيذية تسمح بالممارسة السياسية في اطار الولاية مع تحيق الاندماج الاتحادي.

[1] – وليد الزيدي ، مرجع سابق ، ص ص 16 – 18 .

[2] – رونالد واتس ، الانظمة الفيدرالية ، ترجمة : غالي برهومه – واخرون ، كندا ، منتدى الاتحادات الفيدرالية ، 2006م ، ص 2 .

الاستحواذ على السلطة او احتكارها لصالح فئة معينة او لجهة مدينة او اقليم او ولاية دون غيرها [1] .

إن نظام الدولة الاتحادية يستند الى آلية دستورية لتوزيع السلطات بين مختلف مستويات الحكم ؛ فالدستور هو القانون الاساسي للدولة وهو الذي يبين شكلها ونظام الحكم فيها ويحدد الروابط المختلفة التي تربط بين السلطات العامة بها وتحقيق الضمانات الأساسية للأفراد والجماعات ومدى سلطان الدولة المركزية الاتحادية عليهم[2] ، ومن هنا نجد في الغالب ان النظام الاتحادي شديد الالتزام بالقانون لأنه يستمد قوانينه من الدستور الذي نص على تطبيقه وعملية دسترة النظام الاتحادي للدولة تعتبر صارمة وشديدة والقوانين الاتحادية قوانين ثابتة ويصعب التعدي عليها اوتعديلها وتغييرها بسهوله اذ ستحتاج السلطة المركزية الاتحادية لموافقة الاجسام المشاركة في الشكل الاتحادي (الولايات او الاقاليم) او عن طريق اللجوء الى هيئة تشريعية او سلطة عليا تتولى هذا الامر بعكس الأنظمة المركزية اللا اتحاديه التي قد لا تراعي مصالح الوحدات الاخرى عند العمل على تعديل القوانين والأنظمة او تطبيقها .

ومن ناحية المنظور الاسلامي لمبدأ الفيدرالية والنظام اللامركزي فقد كانت التجربة الاسلامية من التجارب الرائدة في تطبيق الحكم اللامركزي او النظام الفيدرالي كما شهدت التجربة الاسلامية نماذج في تطبيقه ففي صدر الدولة الاسلامية الاول[3] ، وجد نظام اللامركزية من خلال تعيين الخليفة للولاة في الامصار العربية وان يكون لهم كافه الصلاحيات في اداره شؤونها وتحقيق مصالحها مع التبعية لدولة الخلافة ؛ فقد ولى الخليفة علي بن ابي طالب رضي الله عنه مالك ابن الاشتر واليا على مصر ودعاه الى اهميه الفصل بين صلاحيات السلطة المركزية المتمثلة بالخلافة في الكوفة وبين صلاحيات الاطراف بولاية مصر[4]، كما ان دولاً اسلامية وعربية طبقت

---

[1] – سليمان محمد الطحاوي ، السلطات الثلاثة في الدساتير العربية و في الفكر السياسي الاسلامي ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، 1974م ، ص 132.

[2] – عبد الرحمن شبيطه ، نظام الحكم الاتحادي في ليبيا 1951– 1963م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، 1970م ، ص ص 116، 117.

[3] – مجيد خدوري ، ليبيا الحديثة ، دراسة في تطورها السياسي ، بيروت ، دار الثقافة ، 1966م ، ص 194.

[4] – جواد كاظم البكري ، اسس توزيع الثروات في الانظمة الفيدرالية ، مقالة على شبكة المعلومات الدولية ، 19–2–2008م .

هذا النظام في فترات سابقة او انها لا زالت تطبقه فسوريا مثلا كانت تطبق الفيدرالية فيما بين الحربين العالميتين والعراق لا يزال حتى وقتنا الحالي يدير شؤونه في ظل الحكم الفيدرالي[1] ، وهناك طريقتين يمكن ان يكونا سببا في نشأة الدولة الاتحادية هما :

اولا عن طريق الانضمام ومعناه ان تتحد دولتين او عدد من الدول في دولة واحدة وتتنازل كل واحدة منهما عن بعض من سلطاتها الداخلية وعن سياساتها الخارجية لتصبح مع غيرها دولة فيدرالية على اساس دستوري فيدرالي ومثال ذلك الولايات المتحدة الامريكية والامارات العربية المتحدة[2] .

والطريقة **الثانية** عبارة عن عملية تظهر نتيجة تفكك وتفسخ الدولة البسيطة اذا ان بعض الدول قد يعاني سكانها من مشاكل اجتماعية وسياسية واقتصادية كاختلاف اللغة والعادات والثقافات[3] وتفاوت الاقاليم في حجم ونوع الثروات والموارد وفي ظل ذلك تبدا بالظهور صيحات شعبية مطالبة بالاستقلال التام عن سيطرة الحكومة المركزية ، وفي مثل هذه الحالات تلجأ الدول للتخلي عن شكلها المركزي لتكوين دولة مركبة فيدرالية عن طريق تقسيم البلاد الى ولايات او اقاليم وتبني النظام الفيدرالي واحتواء التنوع والتفاوت السياسي والاجتماعي والاقتصادي وتكون الدولة بذلك حققت مصلحتان :

الاولى في منع تفكك الدولة وتفسخها ومنع الاقتتال بين مكوناتها .

والثانية قطع الطريق للسير في اتجاه التقسيم والتشظي لأكثر من دولة او كيان قزمي[4] ، وامثلة الفرع الثاني او الطريقة الثانية تمثله دول مثل الهند والبرازيل والعراق ، ومبدأ المشاركة المتساوية بين كيانات واقاليم الدولة الاتحادية يظهرها بمظهر دولة موحده وقويه[5] فهذا المبدأ

---

https: m. ahewar. Orgls . asp aid=1253129r.

[1] – صديق بن زارا ، الفيدرالية دخيلة في الاسلام ، طرابلس شعلة الحرية ، 1951م ، ص ص 5–8.

[2] – عبد المنعم احمد أبو طبيخ ، توزيع الاختصاصات في الدول الفيدرالية دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الدنمارك ، الأكاديمية لعربية المفتوحة ، (د . ت) ، ص 17 .

[3] – حميد الساعدي ، مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق ، الموصل دار الحكمة ، 1990م ، ص 47.

[4] – إبراهيم أبو خزام ، الوسيط في القانون الدستوري ، بيروت ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، 2002م ،، ص 241.

[5] – عبد المنعم حمد ابوطبيخ ، مرجع سابق ، ص 32 .

يخول مكونات الاتحاد المساهمة في اعداد القرارات الاتحادية ذات المنفعة المشتركة ، فالدولة الاتحادية لا توجد الا اذا ساهمت الجماعات المشتركة بواسطه ممثليها في السلطة المركزية بأعداد قراراتها وقوانينها*، ومن هنا فان العلاقة بين السلطات الفيدرالية وسلطات الولايات ليست علاقة مبنية على الخضوع بل هي علاقة مكملة لبعضها البعض ولهذا فإنه في ظل الحكم الفيدرالي تنشأ علاقة قوية محددة الاختصاصات ومدسترة القوانين واللوائح ، وبالتالي ينتج عن ذلك وئام سياسي بعيد الامد وازدهاراً اقتصاديا حتى مع وجود المساحات الشاسعة داخل دولة الاتحاد اذ ان كل ولاية ستعمل على تسخير جهدها لنهضتها خدمه لمصلحتها وتنافسا مع الولايات الاخرى المكونة للاتحاد ؛ اضف الى ذلك عدم اعتماد الولاية او الاقليم على السلطة المركزية في تحقيق الامن وتنفيذ القرارات داخل الاقليم ونشر الاستقرار لوجود قوة في الولاية قادرة على تحقيق كل ما سبق .

العنصر الثاني : دور الحكم الاتحادي في تحقيق المصالحة الوطنية في ليبيا .

كانت التجاذبات السياسية والانقسامات بين القوى الوطنية في ليبيا هي السمة البارزة والمسيطرة على المشهد السياسي والعسكري منذ عام 1943م[1] ، وهي فتره انتهاء الاحتلال الايطالي للبلاد وبداية تشكل لمؤسسات الدولة في ظل حكم الإدارة الأجنبية البريطانية في برقة وطرابلس والفرنسية في فزان ، فبالرغم من انتهاء الوجود الايطالي في ليبيا إلا انه ترك بين الليبيين جدلية مقاومته واظهر الى السطح عمق الخلافات حول كيفية قيادة وادارة العمليات العسكرية والمناشط السياسية في كل اقليم ، ففي طرابلس تعددت الزعامات والولاءات القبلية والمناطقية ووجد التناحر والاقتتال بين المناطق والمدن وبين القبائل فيما بينها[2] ، وبذلك ظهرت فئة ترى الا مناص من مقاتلة المستعمر الايطالي ومواجهته لإخراجه من البلاد فيما يرى الفريق الاخر او الفئة الاخرى اهمية محاورة الإيطاليين لتحقيق مكاسب معينة بغض النظر عن وجهة نظر الفريق الآخر ، اما في برقة كان المشهد مغايرا تماما لما هو في المنطقة الغربية فقد توحدت الزعامة حول

---

*– بالرغم من وجود الحكومات المحلية في الأقاليم والولايات لتقديم الاحتياجات للسكان المحليين فإن بعض قوانين النظام الاتحادي تفضل ترك بعض المسؤوليات للحكومة المركزية ومن ذلك مثلا : الدفاع – الامن – المعاهدات الدولية – الميزانية الفيدرالية ، من اجل ان تظهر الدولة بمظهر القوة و الوحدة .

[1] – سعد ادريس سعيد ، المواقف السياسية الليبية من القضايا الدولية خلال العهد الملكي 1951– 1996م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، البيضاء ، جامعة عمر المختار ، 2016م ، ص ص 25 – 30

[2] – محمد فؤاد شكري ، ميلاد دولة ليبيا الحديثة ، ج2 ، القاهرة دار الاعتماد ، 1957م ، ص ص 862 – 870

الحركة السنوسية ممثلة في شخصية السيد احمد الشريف وبهذا لم تظهر وتبرز زعامة اخرى غيره ومن هنا توحدت الرؤى السياسية والمواقف العسكرية حول اهمية الاصرار على تبني نهج المقاومة ضد الايطاليين ورفض مبدأ التحاور والاتفاق معه تحت اي سبب كان وذلك حتى عام 1916 على الاقل ؛ فيما في اقليم طرابلس ساهمت المحادثات والاتفاقيات المبكرة بين ايطاليا والزعماء الوطنيين ساهمت في تباطؤ حدة الاقتتال والحروب وظهور اتفاقيات وقوانين واعطاء حيز للحكم المحلي وهذه المعايير القت بظلالها على المشهد السياسي والعسكري وعلى علاقة الاقاليم ببعضها فترة الحرب العالمية الثانية وكيفية بلورة رؤية واحدة لإدارة التحالفات والاصطفاف الى احد المحاور ؛ اذ ان كلا الزعامات في برقة وطرابلس لها رؤية مغايرة حول المشاركة في الجهد العسكري في الحرب العالمية الثانية من عدمه اضف الى ذلك بروز اشكالية مفصلية حول مسألة الأمارة السنوسية[1*] التي صاحبت ارهاصات ومراحل الاستقلال ، فالبرقاويين يرون ان تعلقهم وتمسكهم بالبيت السنوسي هو من مهد الطريق لنشوء مؤسسات الحكم الذاتي في ليبيا فترة ما بعد الحرب وما قبلها كما ان زعماء القبائل في برقه يفتخرون بانهم ناضلوا ضد الحكم الايطالي نضالا لا هوادة فيه وان معيار قلة تعداد السكان التي يراها اهل طرابلس عند المقارنة مع برقة انما هي نتيجة حتميه للمعتقلات والسجون والنفي والقتل الجماعي التي لاقاها سكان الاقليم على يد المحتل الايطالي عقابا لهم على صمودهم .

مع صدور قرار هيئة الامم المتحدة رقم 289 لسنه 1951 القاضي باستقلال ليبيا نُقلت هذه الاختلافات والانقسامات والتجاذبات ووضعت امام الجمعية الوطنية التأسيسية التي انيط بها وضع الاسس الدستورية للدولة الليبية الناشئة[2] ، والتي وجدت نفسها مضطرة لمعالجة قضايا مهمة تشكل خلافا حقيقيا بين القوى الوطنية في ليبيا ومن هذه القضايا تحديد شكل ونظام الحكم والاتفاق حول ولاية العهد وتحديد مكان العاصمة للدولة الوليدة ، وهذه القضايا لم يكن من السهل تحقيقها او حلها في بلد مكبوت تتقاسمه الخلافات الشخصية والحزبية بل ووصل الامر بين هذه القوى الى

---

[*]*– كانت كل الدوائر الوطنية مجتمعة ومتفقة حول مسألة الاستقلال و الوحدة ، ولكن الخلاف الحقيقي دار حول مسألة الامارة السنوسية في إقليم طرابلس و تزعم ذلك كل من (علي الفقه حسن) و اخوه احمد و اسسوا كتلة لرفض الامارة وتكريس الجمهورية كنظام للحكم بعيدًا عن الملكية ، مجيد خدوري ، مرجع سابق ، ص 130 .

[2] – مجيد خدوري ، مرجع سابق ، ص 97 .

اتهام كل طرف للأخر بالنقص في الشعور الوطني[1] ، اضف الى ذلك عدم اغفال دور القوى الخارجية المستغلة للفرقة الداخلية التي كانت تعمل على تحقيق توجه معين يخدم مصالحها بإدارة البلاد وفق معطياتها كما ان التحالفات السابقة للقوى الوطنية فترة الاحتلال الايطالي والحرب العالمية الثانية كانت تلقي بظلالها على المشهد السياسي وكيفية ادارة الدولة وتحديد نظامها السياسي.

كانت الولايات الثلاثة او الاقاليم برقة – طرابلس – فزان تتنافس على المساواة في المقام رغم التباين الذي يتمسك به سكان اقليم طرابلس والذي ذكرناه آنفا ، وبالتالي فقد احتدم الجدال بين ممثلين الاقاليم في الجمعية التأسيسية حول شكل الحكم في الدولة الليبية ،[2] وحتى المندوب الأممي ادريان بلت المُكلف من الهيأة الاممية لمساعده الليبيين عندما قام بزيارة الاقاليم الليبية واطلع على آراء بعض النخب تكونت لديه قناعة باستحالة تحقيق دولة ليبية موحدة بكامل اجزاءها ومناطقها وان الامر المناسب لمثل هكذا وضع هو تطبيق النظام الفيدرالي الاتحادي[3] ، ولعل هذه القناعة تولدت لدى الممثل الاممي لعدة اعتبارات سياسية وبيئية جغرافية وكذلك اجتماعيه[4] ، كما ان زعماء اقليمي برقة وفزان رفضا اقتراح لتكوين دولة يكون فيها مقاليد الحكم بيد اقليم طرابلس[5] وانهم لن يقبلوا بالوحدة الا بالمشاركة والمساواة* .

اقرت الجمعية التأسيسية النظام الاتحادي الفيدرالي كنمط ونظام سياسي لتنظيم شؤون اداره مناطق ليبيا الموزعة جغرافيا بين الاقاليم الثلاثة برقة طرابلس فزان[6] ، وقد كان لإقرار هذا النظام

---

1 – مجيد خدوري ، المرجع نفسة ، ص 116 .

2 – محاضر جلسات الجمعية الوطنية التأسيسية ، الجلسة الأولى ، طرابلس ، ديسمبر ، 1950م .

3 – مصطفي بن حليم ، ليبيا انبعاث امة وسقوط دولة ، المانيا ، منشورات الجمل ، 2003م ، ص 209

4 – محمد يوسف المقريف ، ليبيا بين الماضي و الحاضر صفحات من التاريخ السياسي دولة الاستقلال الحقبة النفطية 1963 – 1969م ، المجلد الرابع ، القاهرة ، مكتبة وهبة ، 2006م ، ص ص 259 – 260 .

5 – دي . كاندول ، الملك ادريس عاهل ليبيا حياته وعصره ، لندن ، (د.ن) ، 1988 م ، ص 113.

* – فقد أوضح الزعماء البرقاويين و الفزانيون موقفهم بشكل لا يدع مجالا للشك في انهم ما كانوا ليقبلوا أي شكل من اشكال الوحدة الا على أساس الاتحاد مع التساوي في التمثيل لاعتبارات منها خوفهم من سيطرة طرابلس علي باقي الأقاليم ، ولأنهم ذكروا وجود ايطاليين بطرابلس يمنعهم من التبعية لها تحت أي مسمي ، مجيد خدوري ، مرجع سابق ، ص 194.

6 – مجيد خدوري مرجع سابق ، ص 210.

السياسي الاداري دورا مهما في تحقيق الاستقلال والتعجيل بإعلانه بعد التشابكات والاستقطابات الحادة التي حصلت بين ابناء الدولة الواحدة ، ولو لم يتم اقرار مثل هكذا نظام سياسي لإدارة الدولة ما كان ليتحقق الوفاق الوطني والرؤية الواحدة لشكل الاندماج والاتحاد كما اتاح هذا الاعلان تشكيل اللجان لصياغة مشروع الدستور والتعجيل بوضعه موضع التنفيذ ، فالدستور الليبي في سابقة ولد قبل ميلاد الدولة والنظام الاتحادي اخذ سنده الدستوري والقانوني منه ، ومن هنا تحققت مصالح وطنية لا حصر لها تمثلت في الوحدة والاستقلال والمشاركة السياسية والوئام الاجتماعي وبدأت الفوارق في الاضمحلال بين الاقاليم فقد ساهم النظام الاتحادي في تحقيق التلاحم السياسي والاداري التدريجي بين الاقاليم والمواطنين القاطنين بها[1] ، وصحيح ان الحكم الاتحادي الفيدرالي كان يتطلب تطبيقه تكاليف باهظة مالية وبشرية نظرا لما يتطلبه النظام في ليبيا من اقامة اربع حكومات موزعة بين الاقاليم الثلاثة والحكومة الاتحادية المركزية وكذلك ذهاب البعض من السياسيين وحتى الدول* الى ان فرض النظام الفيدرالي في ليبيا كان الهدف والغاية منه تكريس العجز المالي في ميزانية الدولة الليبية[(2)] لكي تكون دائما في حاجة الى المعونات الخارجية وتصبح رهينه لهذه المعاونات وتدور في فلك الدول المقدمة لها ، ولكن حقيقه الامر ان في تلك الفترة كانت معظم الدول العربية دول ناشئة وغير قادرة على النهوض بمسؤولياتها بشكل منفرد او دون عقد اتفاقيات مالية وعسكرية مع القوى الكبرى آنذاك ، فحتى دول كالسعودية ومصر كانت لها ارتباطات ومعاهدات واتفاقيات مع كل من بريطانيا وامريكا ، وبالتالي فذهاب الليبيين الى الحكم الفيدرالي كان غايته دفع الانقسام وتحقيق الوحدة فحتى من كان معروفا بوطنيته آنذاك كجمعية عمر المختار سلمت بتطبيق الحكم الاتحادي بعد ما رأت من صعوبة الاندماج ؛ وقد ورد على

---

[1] – يوسف محمد المقريف ، مرجع سابق ، ص 262.

* – عارضت مصر بشدة تطبيق الحكم الفيدرالي في ليبيا وادت المعارضة المصرية الى دفع الشارع الليبي للتظاهر ضد هذا النوع من الحكم ، وكانت الحجة المصرية في ذلك ان بريطانيا كانت وراء الدفع لتطبيق مثل هكذا نظام للحكم ، ولكن إصرار القوى الوطنية في اللجنة التأسيسية ولجان كتابة الدستور ادي الى اعتماد هذا النظام للمملكة الليبية.

[2] – محمد يوسف المقريف ، مرجع سابق ، ص 263 . – محمد بشير المغيربي ، جمعية عمر المختار صفحة من تاريخ ليبيا ، القاهرة ، دار الهلال ، ط1 ، 1993م ، ص ص 409-419.

لسانها القول بان " ثمة احوالا فرضت ان يكون شكل الحكومة في الدولة الليبية اتحادياً وان الاتحاد ليس مخالفا لمبدأ الدولة الواحدة" [1] .

لقد حقق الحكم الاتحاد غاية سامية ونبيلة في امكانية التوليف بين اقاليم البلاد الهشة فلو طُبق غير الحكم الاتحادي فترة الاستقلال لكان مآل الوضع في ليبيا الانقسام والانشطار الذي قد لا يكون بعده لقاء ابدا او لما تحصلت ليبيا على استقلالها اصلا ، فالحكم الاتحادي في ليبيا عزز الروح الوطنية لدى الليبيين وارتباطهم بوحدة الدولة ولم يعد يظهر في ابجديات السياسيين اسم الاقليم او المدينة بل سادت كلمة ليبيا وبرزت الشخصية الليبية كشخصية دولية واحدة وذابت المتغيرات والمتناقضات السياسية والاجتماعية والجغرافية بين الاقاليم كما ان المتتبع لتاريخ المملكة الليبية في فتره حكمها الاتحادي حتى عام 1963م يجدها امتازت بالاستقرار السياسي والتطور الاداري وبروز الخطط التنموية على المدى القريب والبعيد ولا ادًل على ذلك انه منذ عام 1951 وحتى 1962م تناوب على رئاسة وزراء الدولة الليبية خمسه رؤ ساء فقد شهدت فترة رئاستهم نوعا من الاستقرار وطول في الفترة الزمنية بينما لو نظرنا لفترة ما بعد الحكم الفيدرالي اي منذ سنة 1963 نجد ان رئاسة الوزراء في ليبيا تناوب عليها ستة رؤساء في فتره زمنيه قصيرة جدا مقارنة بسابقتها في الحكم الاتحادي وهذا مرجعه الى الاختلال الحاصل في المنظومة السياسية ويعطينا مؤشرا على وجود حالة من عدم الاستقرار السياسي كما انه يعتبر مدخلا الى الثورات والانقلابات العسكرية فبعض رؤساء الوزراء في تلك الفترة لم تتجاوز فتره رئاسته الستة اشهر.

بعدما حققه النظام الفيدرالي من مكاسب عديده للدولة الليبية اثبت بما لا يدع مجالا للشك بأنه مناسب جدا للدولة في مراحلها الاولى لاسيما تلك التي مرت بحقب استعمارية واصطفاف وطني كما ان الحكم الفيدرالي يمكنه تحقيق الوئام الاجتماعي والسياسي الموصل للوحدة فيما بعد في شكلها الكامل في الدول التي تعرضت للتفسخ والتفكك نتيجة الحروب والاقتتال الداخلي[2] ، وفي ليبيا هذا النظام له سنده الدستوري والقانوني ويمثل تجربة ناجحة في اتجاه المحافظة على الدولة من التقسيم ويمنع الاقتتال الداخلي كما ان ليبيا هي من الدول الرائدة في تطبيقه على مستوى العالم ، وقد يقول قائل ان هذا النظام لو كان ناجحا لاستمر فترة زمنية اطول وحقيقة الامران

[1] – صحيفة الوطن ، مقال لجمعية عمر المختار عن شكل الحكم في ليبيا ، بنغازي ،العدد 16-11-1951م

[2] – حميد الساعدي ، مرجع سابق ، ص ص 470- 475.

إلغاء الحكم الاتحاد في ليبيا كانت وراءه قوتان تسعيان لإلغائه وهما شركات البترول العالمية[1] التي لم تكن ترغب في الخضوع لسيطرة حكومات الاقاليم بل تسعى لتحقيق مصالحها ومكاسب اكثر في التواصل مع حكومة واحدة ، والاخرى هي مجموعة الاشخاص الذين كانوا يرغبون في تطبيق نظام مركزي يتيح لهم الاستفراد بمركز القرار السياسي والمالي وتحقيق مكاسب نتيجة علاقاتهم بالقصر والملك .

ان وجود الاستقطابات الحاده اليوم في ليبيا لهو امر مدعاه للقلق على مصير ووحدة الاراضي الليبية فتحقيق الوحدة الكاملة عقب الحروب والبناء على التناقضات الحاصلة امر ليس بالهين وتجربة الحكم الفدرالي التي لم يكن لها مؤيدون في الاوساط الشعبية فترة اعلان الاستقلال عام 1951 هي اليوم لها قاعدة شعبية عريضة تدعو لتطبيق تجربة الفدرالية في ليبيا كتجربة ناجحة اقرها الاباء والاجداد كما ان بعض الأوساط الدولية والاقليمية كالمعاهد والمراكز البحثية والسياسية مقتنعة اليوم بأهمية تطبيق التجربة الفيدرالية لإخراج ليبيا من دوامة العنف والهشاشة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية [2] ، فالمركزية التي عانت منها الاقاليم والمناطق الليبية لعقود من الزمن ولدت لدى جماهير عريضة من الليبيين الياس بتحقيق المشاركة العادلة في القرار السياسي والاقتصادي وتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية بتوزيع عادل لموارد الدولة لا سيما بعد ظهور النفط ووجوده في اقليم دون اخر ، وانطلاقا من ذلك كله يكون لزاماً على النخب السياسية والمثقفين ورجال القانون الدعوة الى اعاده تجربة الاباء والاجداد التي كانت درعا حصينا في وجه تقسيم البلاد وتفتيتها وفقدانها استقلالها ووضعت حدا للاستعمار واسست للنظم الدستورية في ليبيا مبكرا واوجدت الألفة والوحدة وحققت التنمية ولو الى حين تناسي الاصطفاف وتغليب المصلحة العليا واخراج الاجنبي محافظه على وحده البلاد.

إن إقرار النظام الاتحادي لا يعني بالضرورة تحديد شكل ونوع الحكم في البلاد فلا باس ان يكون النظام فيدراليا في ظل حكم ملكي او جمهوري لان إقرار شكل الحكم والاتفاق حوله سيتيح

---

[1] – محمد يوسف المقريف ، مرجع سابق ، ص 275.

[2] – معهد الولايات المتحدة للسلام ، رسالة مدير برامج شمال افريقيا والمكتب الإقليمي الى رئاسة الهيأة القيادية للحزب الاتحادي الفيدرالي في بنغازي ، الولايات المتحدة الامريكية ، 15 يناير 2023 م

الفرصة لوضع دستور واحد وشامل لكل التراب الليبي بعد إعطاء ضمانات للأقاليم بعدم تغولها على بعضها البعض وايجاد لجنة وطنية مشتركة على مستوى الدولة الليبية لكتابة ميثاق شرف يحكم العلاقة بين ابنائها واقاليمها في ظل العدالة والمساواة وتغليب مصلحة الوطن.

الخاتمة

يعتبر النظام الفيدرالي قادرا علي توحيد الرؤى المتغايرة و المتباينة و بإمكانه تحقيق الوفاق و خلق أجواء تنافسية بين مكونات الدولة الواحدة، و قد أثبتت التجربة أن الليبيين حققوا النجاح في حماية دولتهم عند التأسيس بحمايتها من خطر التفكك و الانهيار، و أن ليبيا كانت سباقة في محيطها الإقليمي و على مستوى العالم في ابراز أهمية الحكم الاتحادي كمشروع مصالحة وطنية و رغبة في تحقيق و تتويج الجهود الوطنية الرامية للنأي ببلادهم عن مخاطر التقسيم والحرب.

ان النظام الفدرالي يعمل على التوفيق بين مزايا الدولة الموحدة و مزايا الدولة المركبة فهو يحتفظ بوحدة الدولة كشخصية دولية واحدة، اذ أنه يمنح الاستقلال الداخلي للوحدات او الولايات فهو يجمع بين عاطفتي الاستقلال و الاتحاد.

أن الليبيين و دولتهم في مفترق طرق يحتم عليهم استحضار تجاربهم الناجحة و تأكيد اعتزازهم بالذاكرة الوطنية لإثبات حسهم الوطني في المحافظة على دولتهم من كل ما يتربص بها من مخاطر داخلية و خارجية.

قائمه المصادر والمراجع

أولا : الوثائق

محاضر جلسات الجمعية التأسيسية لصياغه مشروع الدستور الجلسة الاولى طرابلس ديسمبر 1950.

معهد الولايات المتحدة للسلام ، رسالة مدير برامج شمال افريقيا والمكتب الإقليمي الى رئاسة الهيأة القيادية للحزب الاتحادي الفيدرالي في بنغازي ، الولايات المتحدة الامريكية ، 15 يناير 2023 م .

ثانيا : الكتب

1. ابراهيم ابو خزام ، الوسيط في القانون الدستوري ، بيروت ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، 2002 م .
2. حميد الساعدي ، مبادي القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في ليبيا ، العراق ، دار الحكمة ، 1990م.
3. دي كاندول ، الملك ادريس عاهل ليبيا حياته وعصره ، لندن ، (د . ن) ، 1988 .
4. رونالدو واتس ، الانظمة الفيدرالية ، ترجمه : غالي برهومه – واخرون ، كندا ، منتدى الاتحادات الفيدرالية ،2006 م .
5. سليمان محمد الطحاوي ، السلطات الثلاثة في الدساتير العربية وفي الفكر السياسي الاسلامي دراسة مقارنة ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، 1974م.
6. صديق بن زارا ، الفيدرالية دخيلة في الاسلام ، طرابلس ، شعلة الحرية ، 1951م .
7. عبد الرحمن شبيطة ، نظام الحكم الاتحادي في ليبيا 1951 1963 ، رساله ماجستير غير منشورة ، القاهرة ، كلية التجارة ، 1970م.
8. مجيد خدوري ، ليبيا الحديثة دراسة في تطورها السياسي ، بيروت ، دار الثقافة ،1966 م .
9. محمد بشير المغيربي ، جمعية عمر المختار صفحة من تاريخ ليبيا ، القاهرة ، دار الهلال ، ط1 ، 1993م.

10. محمد فؤاد شكري ، ميلاد دوله ليبيا الحديثة ، ج2 ، القاهرة ، دار الاعتماد 1957م .

11. محمد يوسف المقريف ، ليبيا بين الماضي والحاضر صفحات من التاريخ السياسي دوله الاستقلال الحقبة النفطية 1963– 1969م ، المجلد الرابع ، القاهرة ، مكتبه وهبة ، 2006 م.

12. مصطفى بن حليم ، ليبيا انبعاث امة وسقوط دولة ، المانيا ، منشورات الجمل ، 2003 م .

13. نوري طالباني ، حول مفهوم النظام الفيدرالي ، العراق ، مؤسسه موكرياني للطباعة والناشر ، ط 2 ، 2005م .

14. وليد الزيدي ، الفيدرالية دراسة في المصطلح والمفهوم والنظرية ، العراق ، المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية ، ط1 ، 2019 م

ثالثا : الدوريات

صحيفة الوطن ، مقال لجمعية عمر المختار عن شكل الحكم في ليبيا ، بنغازي ، العدد 1951/11/16 .

رابعا : الرسائل العلمية

1. سعد ادريس سعيد ، المواقف السياسية الليبية من القضايا العربية خلال العهد الملكي 1951– 1969م ، رساله ماجستير غير منشورة ، البيضاء ، جامعة عمر المختار 2016م.

2. عبد المنعم احمد ابو طبيخ ، توزيع الاختصاصات في الدولة الفيدرالية دراسة مقارنة، رساله ماجستير غير منشورة ، الدنمارك الاكاديمية العربية المفتوحة دلتا ، (د . ت).

خامسا : شبكة المعلومات الدولية :

جواد كاظم بكري ، اسس توزيع الثروات في الانظمة الفيدرالية ، مقال على شبكة المعلومات الدولية ، اخر تحديث بتاريخ 2008/2/19م . https: m. ahewar. Orgls . asp aid=1253129r.